

في أثر السياسة العالمية

مشكلة طنجة ومنافذ البحر المتوسط

أثني على البحر المتوسط حين من الدهر كان فيه قبلة أنظار المترفين من السياح والعلماء من مختلف أنحاء العالم ، يجوبون أنحائه وينعمون بمباهجه ودراساته ، وذلك لما حبه الطبيعة من جو منعش صاف وشمس دافئة تبعث الحياة والنشوة في النفوس ، وألوان زاهية ساحرة وشجيرات وفواكه وأعشاب ونخل باسقة ، وآثار مما خلقت المدن التي تتابعت على سواحه منذ القدم من معابد وكنائس ومساجد وتماثيل هي آيات من الفن والذوق والجمال قد اتخذت منها المدنية الحديثة ممثلاً ونماذج تحاكيها وتقتبس منها .

وجفأة انطفأ بريق هذه المظاهر ، كأن عصا سحرية قد نقضت عنها غلالات الفن التي تسربت بها طوال القرون الماضية ، وحولتها إلى حقائق عارية ليس فيها إلا مناطق سياسية ومعالم وقواعد حربية استراتيجية ، تصونها الجيوش والأساطيل وتحرسها القلاع والطائرات الحربية ، وترنو إليها الدول بعيون متيقظة شاحصة حريصة كل الحرص على ألا تنفرد دولة منها كائنة ما كانت بميزة الحراسة والتسلط في هذا البحر المركزي والطريق العالمي الذي تمس مياهه سواحل أكبر وأهم مجموعة من شعوب العالم .

وليس الفترة القائمة الآن أول عهد البحر المتوسط بالعواصف والأعاصير التي ما فتئت تهب على سواحه وفوق مائه بين آن وآخر ، فقد سائر هذا البحر الشعوب التي سادت سواحه في رقيها وتدهورها ، ففي التاريخ القديم احتكر الفينيقيون الملاحة في أرجائه ، وكان ميداناً للكفاح بين الإغريق والفرس . ولما ظهرت دولة روما قام النزاع فيه بين روما وقرطاجة . فلما انتصرت روما في النهاية صبغت حوض البحر المتوسط بمدنيته وربطت شعوبه بما سنته من قوانين وما مهدته بينه من طرق وما فرضته على رعاياه من ولاء لها ولإباطرتها . فلما سقطت الدولة الرومانية الغربية ورثتها القبائل المتبربرة في الغرب والدولة البيزنطية في

الشرق . أما الدولة البيزنطية فثبتت إلى ان جاء العرب ثم الأتراك فقضوا عليها وصبغوا شرق البحر المتوسط وجنوبه بالصيغة العربية الإسلامية . وأما القبائل المتبربرة فقد اعتنقت الدين المسيحي ، وظلت المسيحية مهيمنة في غرب البحر وشماله إلى الآن .

ثم جاءت حركة الاستكشافات الحديثة قرب نهاية القرن الخامس عشر ، وساح فاسكو داجاما إلى الشرق حول رأس الرجاء الصالح ، وكشف كولب عن القارة الحديثة ، فانتقل ميدان النشاط البحري والتجاري من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي ، وتحول مركز الثقل في العالم غرباً تاركاً دول البحر المتوسط وشعوبه في ركود وسبات لم تُفّقْ منه إلا على دوى الثورة الفرنسية وصرخة نابليون في مصر والشرق .

عند ذلك تنبّهت الدول إلى أهمية البحر المتوسط وعادت الحركة إلى مياهه . وسرعان ما هبت الأنواء الحربية فألهبت أمواجه واهتاجت كوامن الأحقاد الدولية في قاعه ، وسمع العالم قصص المدافع في مواقع « أبي قير » و « الطرف الأغر » و « نوارين » و « القرم » . ثم فتحت قناة السويس ، واستولت إنجلترا على قبرص واحتلت مصر ، كما احتل الفرنسيون الجزائر وتونس ثم مراکش . وتحركت إيطاليا في سنة ١٩١١ فاستولت على طرابلس وجزر الدوديكانيزا



وأخيراً اخترقت البحر الأحمر إلى أثيوبيا وكانت الشرارة التي اندلعت منها نار الحرب الأوروبية الثانية .



هذا كله كان من شأنه أن يجعل البحر المتوسط ميداناً للتسابق وحلبة للمنافسة الدولية الحادة ، حتى لم يبق شك في ذهن أحد قبيل الحرب الأخيرة وفي أثنائها أن السيادة في البحر المتوسط ستقرر مصير الحرب في النهاية وأن النصر سيكون حليف الدول التي ستسود هذا البحر برّاً وبحراً وجواً .

وليس معنى السيادة في هذا البحر هو أن تكون للدولة جيوش معبأة وأساطيل مجهزة وقواعد ومطارات محصنة ، فقد كان لإيطاليا في الحرب الأخيرة شيء كثير من هذا ولم تفد منه فتيلاً . إنما المهم أن يكون بيدها مفتاح إحدى « البوابتين » اللتين تحكمان إغلاق البحر شرقاً وغرباً ، فإذا أغلقتا فباشقاء الأساطيل والشعوب المعادية التي يضيق عليها في الحصار فتبقى شبه مأسورة قابعة في مكانها لا تستطيع حراكاً ولا تملك بيعاً أو شراءً أو أى اتصال بالخارج . والبوابتان مفتوحتان في وقت السلم ، ولكنهما في وقت الحرب بيد الحارس متى شاء يَسر فتحهما لسفنه وجيشه ومهامته ولسفن حلفائه وعُتادهم ، وأحكم رتاجهما ضد أعدائه . وتشاء المصادفات السياسية العجيبة أن يكون حارس البوابتين الذي بيده المفتاحان ، من غير أهل سكان البحر المتوسط ولا من أصحاب المصالح الحقيقية فيه ولكنه المالك الأول لحركة المرور منه وإليه ، وله على طول هذا الطريق نقط بوليسية يشرف منها على الحركة ويلوذ بها عند الحاجة . أما الحارس فبريطانيا . وأما البوابتان فهما قناة السويس في الشرق وجبل طارق في الغرب . وأما النقط البوليسية فأهمها مالطة وقبرص وعدن .

ولما كان البحر المتوسط هو الشريان الحيوى للتجارة والمواصلات بين الغرب والشرق فإن كلا من الدول العظمى حاولت ، بقدر ما أوتيته من حول وسياسة ، أن تكسب لنفسها حقوقاً توازن بها بعض ما كسبته بريطانيا لنفسها وتحول بواسطتها دون تسلط بريطانيا تسلطاً كاملاً في مصائر هذا البحر العظيم ، وفي مقدمة هذه الدول روسيا إذ ضاقت ذرعاً بتجمد مياه البحار المحيطة بها في معظم شهور السنة ، فوطدت عزمها على أن يكون لها منفذ إلى البحر المتوسط

وحاولت من أجل ذلك ، ولا تزال تحاول إلى الآن ، أن يكون بيدها مفتاح البوابة الخلفية المعروفة « بالمضائق » أو أن يكون المفتاح تحت تصرفها فلم تفلح ؛ لأن تركيا الحارس الأصلي للبوابة قد هبت أخيراً من رقادها وقبضت على المفتاح بيد من حديد ولا سبيل إلى اغتصابه منها إلا بحرب عارمة . وتقوم سياسة روسيا الآن في البحر المتوسط على فكرة تحطيم مفاتيح هذه المنافذ جميعاً وجعلها حرة للجميع ، أو إنشاء قواعد لها تتخذ منها ملاذاً وعتبة للوثوب منها عند الحاجة ، فإذا تعذر تنفيذ هذا أو ذاك فلا حرج إذن أن يعهد بالبوابات ومفاتيحها إلى مجلس الأمن العام الذي يمثل الأمم المتحدة ، ولا بد أن يكون لروسيا فيه مكان مرموق .

أما فرنسا فقد شاءت المصادفات السياسية العجيبة أيضاً أن تخدمها في القرن التاسع عشر خدمة عظيمة لم تكن تخطر لها على بال ، وخاصة بعد ضياع مستعمراتها في أمريكا وآسيا وبعد انهزامها على أيدي بروسيا ، إذ تهيأ لها أن تقيم على ساحل إفريقية الشمالى إمبراطورية فرنسية عزيزة الجانب منيعة القواعد . وقد بدأت باحتلال الجزائر سنة ١٨٣٠ ، ثم أعلنت حمايتها على تونس سنة ١٨٨١ ومن هذين الإقليمين تغلغل النفوذ الفرنسى إلى مراکش .



ولما كانت مراکش على مقربة من البوابة الغربية ، ومنها تستطيع فرنسا إذ خلا لها الجو في منطقة المغرب الأقصى أن تصطنع بوابة أخرى تواجه جبل طارق وتنافسها بل تهددها — قام الحارس الأصيل لتلك البوابة وقامت معه الدول الأخرى ذوات المصالح في البحر يحولون دون تحقيق مأرب فرنسا ، واشتد الخلاف والتنافس بينها وبين إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر ، فكانت فرنسا تعرقل مساعي إنجلترا في مصر والسودان ، وإنجلترا وألمانيا تعملان ضد فرنسا في شمال إفريقية ، حتى كاد الخلاف يفضى في النهاية إلى إعلان الحرب بينهما أثر حادث فاشوده سنة ١٨٩٨ غير أن سُحِب الخلاف ما لبثت أن تبددت بفضل مساعي الوزير الفرنسى الشهير دلكاسيه Delcassé الذى آمن بأن ألمانيا هي الدولة الوحيدة التى يجب أن تحشاها فرنسا وأن أمن فرنسا ونجاتها لا يتحققان إلا على أساس معاهدة تحالف مع بريطانيا من جهة ومع روسيا من جهة أخرى . وكان

الصفاء بين إنجلترا وألمانيا قد تعكر على أثر إعلان إمبراطور ألمانيا خطته البحرية التي أراد بها منافسة إنجلترا في تفوقها البحري ، فسارع الملك ادوارد السابع إلى تمهيد الطريق لعقد الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا في أبريل سنة ١٩٠٤ وهو أساس التحالف الحديث بين الدولتين .

وبمقتضى هذا الاتفاق تركت إنجلترا تنفذ برنامجها في وادى النيل كما تركت فرنسا تعمل حرة في مراکش ، ولكن بتحفظين مهمين تقاهمت عليهما الدولتان : الأول أن ساحل مراکش الشمالى الغربى المواجه لجبل طارق لا يدخل فى المنطقة الفرنسية وإنما يحتفظ به لاسبانيا ، وهى الدولة الضعيفة التى لا تقوى على مناهضة إنجلترا أو الكيد لها . والثانى أن ميناء طنجة يصبح ميناء دولياً محايداً فتزال حصونه وتهدم قلاعها ويمنع تسليحه . وكان سلاطين بلاد المغرب قد أرادوا أن يحولوا دون توغل ممثلى الدول فى داخل أراضى السلطنة فقرروا أن يكون مقامهم فى ميناء طنجة بمنأى عن العواصم الوطنية ، فكان هذا بدء اصطباغ طنجة بالصبغة الدولية .

وكانت أسبانيا فى هذه الفترة من الزمن قد نهضت من كبوتها أثر انهزامها فى الحرب الأمريكية الاسبانية سنة ١٨٩٨ وضياح جزر الفلبين وكوبا وپورتوريكو من حوزتها وصممت أن تصلح من حالها وتعوض بعض ما فقدته فى الداخل والخارج من ثروة ونفوذ ، فأحدثت انقلاباً اقتصادياً صناعياً نهضت على أثره البلاد نهضة شاملة ، ثم ما لبثت أسبانيا أن أدركت أنها أقرب دول أوربا إلى مراکش ، وأن الصلات بينها وبين بلاد المغرب كانت فى بعض أحقاب التاريخ من الوثاقة بدرجة جعلت بعضهم يقول إن حدود إفريقية الشمالية تبدأ فعلاً من جبال البرانس . لذلك لم تجد فرنسا بدءاً من إرضاء أسبانيا جارتها وقربيتها اللاتينية البوربونية ، فعقدت معها أيضاً معاهدة فى أكتوبر سنة ١٩٠٤ وافقت فيها فرنسا على منطقة النفوذ الاسبانى فى الشمال الغربى مقابل اعتراف أسبانيا بمركز فرنسا الخاص فى مراکش .

وما كادت ألمانيا تعلم بخبر المعاهدتين حتى ثارت ثائرتها واعتبرت اتفاق هذه الدول وإهمالهم شأن ألمانيا فى أمر دولى عظيم الخطر كهذا إهانة للشرف الألمانى الرفيع لا يغسلها إلا الدم أو التهديد بإراقته . وكانت روسيا حليفة فرنسا قد منيت بهزيمة منكرة أمام اليابان ، فقام وليم الثانى إمبراطور ألمانيا — وكان إذ

ذاك في إبان سطوته وجبروته - وتحدى فرنسا وانجلترا وأعلن أنه سيزور طنجة بنفسه ليبرهن للعالم على أن سلطان مراكش لا يزال ملكاً مستقلاً حقيقاً بزيارة إمبراطور ألمانيا، وأن انجلترا وفرنسا لا تستطيعان أن تقرضا إرادتهما على العالم في غيبة ألمانيا. وفعلاً نزل الإمبراطور بطنجه في مارس سنة ١٩٠٥ في أثناء رحلته له في البحر المتوسط وحمل سلطان مراكش على أن يدعو الدول إلى مؤتمر دولي عقد في يناير سنة ١٩٠٦ في « الجزيرة » إحدى موانئ أسبانيا الجنوبية لبحث موضوع مراكش. ثم مال بث أن سقط « دل كاسيه » وزير خارجية فرنسا الذي ألف الاتفاق الودي ضد ألمانيا، فكان هذا أكبر نصر سلمي صادفته سياسة ولیم الثاني إمبراطور ألمانيا.

غير أن مؤتمر الجزيرة لم يحقق آمال ألمانيا فإن إيطاليا انحازت إلى جانب انجلترا، ولم تستفد ألمانيا كثيراً من وجود النمسا إلى جانبها. وعلى ذلك انتهى المؤتمر بتقرير سياسة « الباب المفتوح » في مراكش مع المساواة الاقتصادية لجميع الدول، كما قرر أن لفرنسا مركزاً خاصاً في مراكش لتجاور أراضيها وتقارب مصالحها. وعلى ذلك تشجعت فرنسا فواصلت سياسة التدخل في مراكش معتمدة على صداقة بريطانيا وعلى سكوت إيطاليا بعد أن ألقيموها طرابلس وجزر الدوديكانيز. وفي ١٩١١ دخلت القوات الفرنسية فاس، فتحركت ألمانيا وأرادت أن تلقى الرعب في قلب فرنسا فأرسلت سفينة حربية تحتل « أغادير » على ساحل الأطلسي، فتراجعت فرنسا وطلبت المعونة من الحكومة الانجليزية فأعلنت هذه بلسان وزيرها لويد جورج أن انجلترا ستقف إلى جانب فرنسا وأنها لن تسمح بتزول الألمان في أية بقعة من شمالي غربي إفريقيا. فهدأت الحال نوعاً وسارعت فرنسا إلى مفاوضة ألمانيا رأساً وقدمت لها لقمة دسمة سائغة من إقليم الكنفو الفرنسي مقابل اعترافها بمركز فرنسا الخاص في مراكش. وبذلك انتهت الازمة المغربية الثانية التي كادت تضرم نار الحرب بين الدول وتعجل بالحرب الأوروبية الكبرى وتقدمها ثلاث سنوات عن موعدها المحتوم.

وبعد ذلك لم تلق فرنسا في بلاد المغرب أى اعتراض يؤبه له، فأعلنت حمايتها سنة ١٩١٢ وانقسمت مراكش إلى ثلاث مناطق: المنطقة الكبرى وتخضع للنفوذ الفرنسي، والمنطقة الثانية وتخضع للنفوذ الأسباني ولا تزيد مساحتها على ١٥٠٠٠ كم مربع وعدد سكانها نحو ٧٥٠.٠٠٠ وبها ميناء « سبتة » Ceuta

التي تضارع جبل طارق في مناعته ولكنها في يد أسبانيا لا أهمية لها . وفي هذه المنطقة قبائل الريف المشهورين بشجاعتهم وحسن بلائهم ضد الأسبان ، وقد دوَّخ زعيمهم عبد الكريم قواد أسبانيا من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٧ ولولا تعاون الحكومتين الفرنسية والاسبانية عليه لقضى عبد الكريم على النفوذ الأسباني في شمالي إفريقيا . ثم منطقة طنجة الدولية ولا تزيد مساحتها على ٢٢٥ ميلا مربعا وسكانها نحو ٨٠.٠٠٠ أكثر من نصفهم مسلمون و ٨.٠٠٠ من اليهود و ١٤.٠٠٠ أسباني . والمناطق الثلاثة خاضعة اسمياً لسيادة سلطان مراكش ، فيمثله في مراكش الأسبانية « الخليفة » ويمثله في طنجة « المندوب » .

وقد حاولت الدول قبيل الحرب العالمية الأولى أن تقرر نظاماً ثابتاً لطنجة خارج نطاق الحماية الفرنسية والاسبانية ، ولكن جاءت الحرب وشغلت الدول بمشا كل السلم ولم تستفق لطنجة إلا في سنة ١٩٢٣



وكانت فرنسا تطمع وفق خطتها — عقب الحرب العالمية الأولى — في ضم طنجة إلى الحماية الفرنسية ، ولكن انجلترا ومعها أسبانيا عارضتا في ذلك ، واستقر الرأي في النهاية على وضع نظام دولي محايد خضعت له إلى سنة ١٩٤٠ حين تشجع فرانكو على أثر انكسار فرنسا فأعلن انقضاء النظام الدولي وضم طنجة إلى حكم أسبانيا مباشرة .

ويقضى النظام الذي وافقت عليه الدول الثلاث فرنسا وانجلترا وأسبانيا في باريس في ديسمبر سنة ١٩٢٣ بأن يكون لطنجة مجلس تشريعي مكون من ٢٦ عضواً تمثل فيه الجاليات الأجنبية والمسلمون واليهود ، كل طائفة بحسب أهميتها ، وتكون السلطة التنفيذية بيد هيئة المراقبة التي تتألف من ممثلي الدول الثلاث ومندوب السلطان ، ولهذه الهيئة بأكثرية الآراء حق منع تنفيذ القرارات التي تصدرها الجمعية التشريعية . ويعين للميناء حاكم إداري فرنسي له مساعدان أحدهما أسباني والآخر بريطاني . و لطنجة محاكم مختلطة تقضى بين الأجانب . أما المسلمون واليهود فلمهم محاكمهم الخاصة . ولم تشترك في هذا النظام إيطاليا ولا أمريكا وروسيا ، ولكن إيطاليا اشتركت في سنة ١٩٢٨ بمساعي انجلترا حتى

تأنس بصوتها إلى جانبها وأسبانيا ضد فرنسا، ولم يقع في وهم انجلترا أن تنحاز الدولتان إلى أعدائها .

ولما كانت الجالية الأسبانية في طنجة هي أكثر الجاليات الأجنبية عدداً فإن مركز أسبانيا في طنجة جعل يقوى على مر الزمن وخاصة بعد قيام الحكم الجمهوري بها سنة ١٩٣١، فعين اسباني لقيادة البوليس وعين وكيل أسباني للجمارك كما عين أسقف أسباني للرياسة الدينية الكاثوليكية ، وزيد عدد ممثليها في اللجنة التشريعية .

ولم تفد طنجة كثيراً من نظامها الدولي بل أصبحت مباءة لكل ما عرف عن النظم الدولية من مفساد .

والحق أن من الظلم البين على مراکش أن يفرق بينها وبين ثغرها الأول طنجة فتعقد اللجان لبحث نظام طنجة وحدها كأن طنجة ليست من صميم مراکش . إن طنجة ومراكش كلهما بل تونس والجزائر أيضاً، كل هذه تؤلف جميعاً مسألة واحدة تقع تحت عنوان واحد هو الاستعمار الفرنسي في جنوبي البحر المتوسط وشعوب البحر المتوسط سواء أ كانت تسكن شرقه أو غربه أو في جنوبه ، شعوب ناهضة لها ديانات إلهية وشرائع وأديبات ، وكان لهم في الماضي تاريخ مجيد ومدنيات اقتبست منها المدنية الحديثة نوراً وعرفاناً ولهم آثار وتقاليد يعتزون بها وتحفزهم للعمل على استرداد استقلالهم ومجدهم الغابر . ولهم فوق ذلك لغة شريفة شائعة ، وبينهم وشائج نسب وقربى تربط بينهم وبين إخوانهم أعضاء جامعة الدول العربية . تخليق بالحلفاء أن يواجهوا الحقائق بجلاء وشجاعة ، فيبحثوا مشكلة شعوب شمالي إفريقيا مرة واحدة ولا يكيلوا للشعب كان تحت حكم إيطاليا بصاع وللشعوب التي تحملت النير الفرنسي بصاع آخر ؛ فإن الجميع قد استعبدوا الاستعمار وهم أحرار ، وأرهقهم الظلم وهم أبرياء ، وقد استجاب الجميع لصيحة الحق والحرية المنبعثة من وراء المحيط الأطلنطي فقدموا بلادهم وأرواحهم ثمناً للنصر ومهراً للحرية التي كانوا يظنونها بالأمر قربة المنال فلما أصبحوا لم يخلوها وبالأأسف إلا سراباً !

محمد رفعت